القضية الحملية الأرسطية وموقف المنطق الرمزي منها (فريجة نموذجاً)

الدكتورة هنى محمد الجزر*

الملخص

هَدَفَ هذا البحث إلى دراسة موقف فريجة من القضية الحملية الأرسطية دراسة شاملة، تشمل أركانها وصيغها ومعيار صدقها، من خلال مقارنتها بمثيلاتها في المنطق الحديث كما تبلور على يد فريجة، أو بتأثير منه، ويتناول أهم الاختلافات بين المنطقين، كما يسعى إلى تسليط الضوء على أشكال القضية الحملية عند فريجة.

وحاول البحث النظر في جملة الأحكام المعاصرة التي أطلقت على مسألة القطيعة بين المنطق القديم والمنطق الحديث، عبر تحليلنا للجديد الذي جاء به "فريجة" بالنسبة إلى بنية القضية الحملية الأرسطية وأشكالها.

سعى البحث أخيراً إلى الإجابة عن شكل العلاقة بين المنطقين الأرسطي والحديث، أهي علاقة استمرار وبناء، أم هي علاقة قطع وبدءٍ من صفر لا تاريخي، أم أن هناك شكلاً ثالثاً لمثل هذه العلاقة؟

* قسم الفلسفة- كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

مقدمة:

أولاً- الجهود السابقة على "فريجة" في تطوير القضية الحملية الأرسطية

ثانياً- عناصر القضية الحملية الأرسطية وموقف "فريجة" منها:

أ. الحكم

ب. الموضوع

ج. المحمول

د. السور

ثالثاً- مشكلة السلب في القضية الحملية بين "أرسطو" وفريجة.

رابعاً- عناصر القضية الحملية عند فريجة.

خامساً- معيار الصدق في القضية الحملية بين "أرسطو" وفريجة.

سادساً- أنواع القضايا الحملية بين التصور الأرسطي وتصور فريجة:

أ . قضية الهوية.

ب .القضية الوجودية.

خاتمة:

مقدمة:

لا ريب أن القضية الحملية تشكل الركن الأساس في المنطق الأرسطي، وقد شكّل موقف المناطقة المحدثين منها - وعلى رأسهم فريجة- المعالم البارزة لتأسيس منطق جديد.

وقد تنازع تأريخَ المنطق اتجاهان؛ ذهب الاتجاه الأول إلى تقسيم المنطق إلى مرحلتين، تمتد الأولى من أرسطو وحتى آخر منطقي تحرك ضمن مجال القول الأرسطي، أمَّا الثانية فتبدأ من العام 1879[1]، حيث بداية القطع مع المنطق

1- وهو العام الذي ألف فيه فريجة كتابه "التصورات"، وقد ذهب بوشنسكي إلى أنه الكتاب الأساس في تاريخ المنطق الحديث، ولا يوازيه أهمية في المنطق سوى كتاب "التحليلات الأولى" لأرسطو، انظر:
M. Bochenski, formale logic , Fribourg and munich, karl Alber, 1956, p: 313

الأرسطي؛ بنيته ولغته وغاياته، وقد مثّل هذا التيار كلُ من تارسكي، ورسل، وكواين، وسومرز.

أمَّا الاتجاه الثاني فيذهب إلى أن تاريخ المنطق تاريخ واحد ذو مسار تصاعدي حيناً، أو انحداري في حين آخر، دون أية قطيعة معرفية، تبدأ إرهاصاته الأولى منذ زينون مروراً بأرسطو ويمتد حتى الوضع الراهن. ولذلك فإن قراءة لوكاشفيتش للقياس الأرسطي، ودراسة ماتيس وبوشنسكي للتراث المنطقي الرواقي الميغاري جاءتا لتؤكدا أن كثيراً من المنجزات المنطقية التي ادّعاها المنطق الحديث كانت من مبتكرات المنطق القديم.

وعليه فإن قراءتنا للقضية الأرسطية وتحليل نظرة المنطق الحديث إليها - بزعامة فريجة- تُعدُّ محاولة تتوخى الدقة في تغليب أحد الاتجاهين على الآخر، ذلك لأن القضية الحملية كانت قد شكلت البنية الأساسية للمنطق الأرسطي، ولذلك فإن الكشف عن الإبداعات المنطقية التي جاء بها فريجة، وتوضيح الاختلافات بينه وبين من سبقه، ورصد مدى عمق تأثيره في المنطق الرمزي، تمثل هذه النقاط جميعها مكونات سؤال محوري تفرّعت عنه العديد من الأسئلة التي حاولنا الإجابة عنها في متن البحث، وأهمها:

- ما موقف فريجة من القضية الحملية، وماذا أبقى من صيغ الحمل المنطقي الأرسطي، وما الذي أقصاه؟
- هل شكّل موقف فريجة من القضية الحملية قطيعة مع المنطق الأرسطي في ضوء تبيانه تهافت الأصل الحملي الإسنادي للقضايا - وذلك من خلال اكتشاف محدودية القضايا الحملية وكشف النقاب عن علاقات جديدة غفل عنها المنطق الأرسطي- أم أن ما قام به ليس توسيعاً لقاعدة المنطق الأرسطي؟
- هل اتفق المنطقان على معيار واحد لصحة القضية الحملية؟

ــ هل تطابقت أشكال الحمل المنطقي عند فريجة مع أشكال الحمل المنطقي الأرسطي، أم أن الأول أضاف أشكالاً جديدة إلى القضية المنطقية الحملية؟

ولعل الإجابة عن هذه الأسئلة كشفت لنا مدى خصوصية منطق "فريجة" في معالجة مسألة الحمل المنطقي للوجود، كما أننا سلطنا الضوء على أهم الإبداعات المنطقية الفريجية، خصوصاً المتعلقة بقضية الهوية، ومشكلة السلب، ومعيار صدق القضية الحملية. بادئين أولاً بتسليط الضوء على الجهود السابقة على فريجة في تطوير القضية الحملية الأرسطية.

أولاً- الجهود السابقة على فريجة في تطوير القضية الحملية الأرسطية:

ظل المنطق الأرسطي ببنيته الحملية محافظاً على مكانته كمرجعية أساسية للباحثين في المنطق حتى بداية العصر الحديث، عندما تعرض لهجوم شديد على يد راموس بسبب شكلانيته وعقمه، إلا أن راموس أخفق في تقديم بديل عن المنطق الأرسطي، فكان منطقه مجرد منهج وأساس لنظرية المعرفة، في صورها الأبستيمية واللغوية والميتافيزيقية، يتناسب مع النهضة الأدبية في القرن السادس عشر. أمَّا بيكون، فقد رفض المنطق الأرسطي برمته، معلناً ولادة منطق اختباري يقوم على الاستقراء بدلاً من الاستنتاج. إلا أن منهجه الجديد لم يكن سوى قلب للمنهج الاستنباطي الأرسطي. ثم قام ديكارت بنقد الشكلانية العقيمة لمنطق أرسطو مستعيضاً عنه بقواعد أربع للعمل بدلاً من النظر. أمَّا مناطقة بور- رويال فقد دعوا إلى الابتعاد عن المنطق القديم، وعدّوه مجرد تمرين عقلي لممارسة الفكر السليم، وذلك بغية الوصول إلى نظرية في المعرفة ذات أبعاد إبستيمية ولسانية[1].

1- عن منطق مدرسة بور-رويال انظر كتابهم الأساسي في المنطق: أرنولد وبيير نيكول، المنطق أو فن توجيه الفكر، ترجمة عبد القادر قنيني، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، 2007.

ويذهب روبير بلانشي إلى أن التطور الحقيقي للغة المنطق منذ عصر أرسطو حدث على يد بولتزانو عندما أراد - عن وعي- تجديد لغة المنطق ليكون أكثر استعداداً لحمل البناء الرياضي على أساس لغة رمزية جديدة[1]. وقد حاول أصحاب الاتجاه الهندسي تطوير أشكال التعبير عن القضية الحملية، وأهم ما ميّز أصحاب هذا الاتجاه هو التعبير عن العلاقات الماصدقية بين حدود القضية بأشكال هندسية، وقد شهدت هذه الصياغة تطوراً على يد جون فن، الذي استطاع البرهنة على صحة ضروب الأقيسة في المنطق التقليدي بواسطة رسم ثلاث دوائر متقاطعة داخل مربع يمثل مجال القول، في حين تمثل كل واحدة من الدوائر حداً منطقياً في القياس الأرسطي[2]. ومع هذا التطور المشار إليه سابقاً، ظل المنطق الحديث ينظر إلى القضية الحملية بأشكالها كلّها على أنها مكونة من موضوع ومحمول ضمن علاقة إسناد. وباعتقادنا أن ليبنتز أول من كشف عن أخطاء القضية الحملية، عندما نبّه إلى أن القضية الكلية الموجبة هي في حقيقتها قضية شرطية متصلة، ومن ثم فهي لا تُعكس إلى جزئية موجبة، وهذا ما أدى إلى إنكار بعض ضروب القياس التي ننتقل فيها من مقدمات كلية إلى نتائج جزئية. ولكن ليبنتز كان يتراجع عن هذه التصورات عندما يرى تعارضاً بينها وبين ما أقره المعلم الأول[3].

تتجلى أهمية ليبنتز في تنبيهه على قصور الصورة الإسنادية للقضية الحملية، ذلك القصور الذي سارع دي مورجان إلى التقاطه. وقد أضاف دي مورجان إلى جهد "ليبنتز" بعض التعديلات فيما يخص تحليل القضية الحملية، وتتعلق هذه

1- روبير بلانشي، المنطق و تاريخه من "أرسطو" حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: بيروت، ط2، 2002، ص327.

2- عن الاتجاه الهندسي في المنطق، انظر: محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، المنهج الرياضي بين المنطق والحدس، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، 1982، ص176.

3- محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 1989، ص62.

التعديلات بأمرين اثنين، الأول: النظر إلى الحدود على أنها أصناف من الموجـــودات وليست معاني وتصورات. والثاني: تقديم تصنيف ثماني للقضايا الحمليـــة بـــدلاً مـــن التصنيف الرباعي، وذلك تماشياً مع نظريته في تسوير المحمول.

ولكننا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنَّ هذه التعـــديلات التـــي قـــدمها "دي مورجان" لم تكن تعديلات أصيلة! فقد سبقه إليها ابن سينا الذي نظـــر إلـــى الحـــدود بوصفها أصنافاً من الموجودات، لا تدلُّ على معان وتصورات. كما أنه قـــدم نظريـــة متكاملة في كم المحمول[1].

أمَّا جورج بول فقد أسَّسَ مسألة الاختلاف البنيوي بين القـــضية الجزئيـــة والكلية على اعتبار أن الجزئية تقرر وجوداً حقيقياً لموضوعها، أمَّـــا الكليـــة فتقـــرر وجوداً افتراضياً شرطياً. وقد عبَّر بول بلغة رياضية عن أصناف القـــضايا الحمليـــة الأربع، إلا أن تحليلاته للقضية الحملية كانت أقرب إلـــى علـــم الجبـــر منهـــا إلـــى المنطق[2]. أمَّا بيرس فقد ردّ القضية الكلية إلى شرطية، خلافـــاً لمـــا فعلـــه المنطـــق التقليدي عندما رد الشرطيات إلى حمليات[3]. ويمكننا القول: إنَّ اكتشاف بيرس تزامن تقريباً مع اكتشاف برادلي وفريجة للموضوع ذاته وبشكل مستقل، وقد أرجع زيـــدان الأسبقية الزمنية لبيرس؛ وذلك لأنه أعلن عن اكتشافه عام 1867، في حـــين يرجـــع اكتشاف فريجة له إلى عام 1879، أمَّا برادلي فقد نشره عام 1883[4].

1- ابن سينا، العبارة من الشفاء تحقيق: الأب جورج قنواتي، محمود الخضيري، فؤاد الأهواني، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: القاهرة ، 1970، ص59–62.

2- روبير بلانشي، المنطق و تاريخه من "أرسطو" حتى راسل، مرجع سابق، ص 365-392.

3- أهم من قام بهذا الرد من المناطقة المشائين: الفارابي وابن سينا، نظر: أبو نصر الفارابي، القياس المنطق عند الفارابي، تحقيق: رفيق العجم، دار المشرق: بيروت، الجزء الثاني، 1986، ص13. أمَّـــا ابن سينا فقد ذكر هذا الرد في كتابه الفارسي دانش ناميه، انظر:
Afnan.M .S. Avicenna .his life and works_, George, Alen, LTD, London, 1958.

4- محمود فهمي زيدان ،المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص93- 94.

ولا يقتصر دور بيرس في تطوير بنية القضية الحملية عند هذا الحد، بل يمكننا عدّه المؤسس الحقيقي لمنطق العلاقات، وذلك عندما نبّه إلى إمكانية النظر إلى أي قضية حملية على أنها علاقة قد تكون أحادية كما في قولنا: (سقراط فان)، أو ثنائية كما في قولنا: (القمر أصغر من الأرض)، أو قضية ثلاثية كقولنا :(الأثينيون حكموا بالإعدام على سقراط)[1]. وهكذا نستطيع القول: إنَّ البنية الحملية للقضايا كما تصورها "أرسطو" - مع بعض التغييرات - ظلت مسيطرة على ميدان البحث المنطقي إلى أن جاء "فريجة"، فقدم تصوراً جديداً للقضية الحملية، مستفيداً من جهود المناطقة السابقين عليه، وهذا ما حاولنا بيانه في الفقرات اللاحقة.

ثانياً- عناصر القضية الحملية الأرسطية وموقف فريجة منها:

ذهب بعض المناطقة إلى أن فريجة لم يكن يقصد من بحثه في القضية الحملية الأرسطية بث الحياة في أوصالها الميتة، كما فعل ليبنتز من قبل، بل أراد الثورة عليها مستبدلاً بموضوعها ومحمولها عناصر جديدة تتماشى مع تطور لغة المنطق، فكيف كان ذلك؟

أ- الحكم:

رأى أرسطو ومن جاء بعده أن الحمل المنطقي يُعقد بثلاثة أمور، أولها معنى الموضوع، وثانيها معنى المحمول، وأخيراً الحكم الحاصل بينهما. ولاستكمال شروط الحمل لا بدّ أن يكون للموضوع والمحمول معنى ما في ذهن المتلقي. كما اتفق أتباع أرسطو على أن الحمل يكون بحمل صفة ما على موضوع معين، واختلاف الموضوع عن المحمول أمرٌ لازمٌ عند المعلم الأول، إذ لا يجوز حمل الشيء على

1- Kneale, William & Martha,Kneale .The Development of logic, Clarendon Press, Oxford, 1975,p: 432.

نفسه[1]. أمَّا أصحاب المنطق الرمزي - وعلى رأسهم فريجة - فقد ذهبوا إلى أن الحكم موجهٌ إلى كلٍ من الموضوع والمحمول، أي إنَّه لا معنى للتمييز بين موضوع ومحمول من ناحية توجيه الحكم[2]، فقولنا: (الفارابي هو مؤلف كتاب "إحصاء العلوم")، يمكننا التعبير عنه بإسناد الحكم إلى محمول القضية أيضاً، وذلك كما في القول: (مؤلف كتاب "إحصاء العلوم" هو الفارابي)، لكن السؤال الذي يُطرح هنا: أليس مثل هذا الإجراء الذي اقترحه فريجة في جواز الإسناد إلى كلٍّ من الموضوع والمحمول يوقعنا في لبس بالنسبة إلى ما يتعلق بالشيء الذي نحمله، وعلى من سنحمله؟ يرى فريجة أن طلب مثل هذه المعرفة لا يقدم لنا أي فائدة، فعندما نقول: إن 12 هي ناتج 5+7 فالنتيجة ستكون واحدة سواء أضفنا الرقم 5 إلى الرقم 7، أو أضفنا الرقم 7 إلى الرقم 5.

كذلك رفض فريجة دعوى المنطق التقليدي التي تقرر أن كل قضية حملية تحتوي حكماً، فقد يكون لدينا قضية حملية لا حكم فيها، كما في القول: (إذا كانت الشمس مشرقة إذن فالوقت نهار)، فمقدم القضية الشرطية مؤلف من أداة شرط وقضية حملية، وتاليها مؤلف من جواب الشرط وقضية حملية. وهاتان القضيتان الحمليتان لا حكم فيهما[3].

تبيّن لنا النظرة الفاحصة لهذا النقد أن أصوله لا تعود إلى "فريجة"، وذلك لسببين اثنين، هما:

1ــ لم يوافق بعض المناطقة المشائين على القول: يوجد في كل قضية حملية حكم قابل لأن يصدق أو يكذب، وعلى رأس هؤلاء المنطقي الأشهر "ابن سينا" الذي

1- عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، تقديم رفيق العجم، دار الفكر العربي: بيروت، 1993، ص100.

2- Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of logic, op. cit, p:479.

3- محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص133–147.

ميّز بين صيغتين للحمل: الأولى منهما أصيلة، كما في القضية الحملية بأنواعها المختلفة، والثانية غير أصيلة، كما في القضايا الشرطية. وقد أكد أنها نوع مختلف عن القضايا الحملية[1].

2ــ كما أن المعلم الأول لم يتطرق أصلاً للقضايا الشرطية، بل كان "الرواقيون" هم أول من تطرق لهذا النوع من القضايا[2].

ب- الموضوع:

صنف أرسطو الموجودات إلى أربعة أصناف، هي:

I- موجودات تقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، وهي كليات الأشياء، وتتبع من حيث خصائصها مقولة الكم، وهي جواهر ثوان بتعبير أرسطو، ومثالها: الإنسان الذي يقال على إنسان ما.

II- موجودات لا تقال على موضوع وموجودة في موضوع، وهي جزئيات الأعراض، أو المحمولات التسع، كما في قولك: بياض ما.

III- موجودات تقال على موضوع وموجودة في موضوع، وهي كليات الأعراض، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما، وهي تابعة من حيث خصائصها لمقولة الكيف.

IV- موجودات لا تقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، وتسمى جواهر أُول، وهي جزئيات الأشياء، كما أنها تتبع من حيث خصائصها مقولة الجوهر،

1- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف: القاهرة، ط3، 1983، ص224–225، انظر أيضاً: ابن سينا، الهداية، تحقيق محمد عبده، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة، ط2، 1974، ص78.

2- Mates, Benson ,Stoic logic, University of California Press Berkeley and los angeles, Second Printing ,California ,1961 .

وتنفرد عن غيرها في أنها المقصودة بالإشارة الحسية والعقلية، ومتميّزة بالحيز المكاني، وذلك مثل قولك : إنسان ما[1].

إن نظرة فاحصة إلى أصناف الموجودات الآنفة الذكر تبيّن ما يأتي:

1- بتحليلنا للصنف (IV) نجد أنه "لا يحمل على"، و"ليس موجوداً في"، ويملك دلالة حسية وعقلية، وهو أولى بالوضع. وهنا نضع يدنا على نقطة مهمة، هي: اتفاق "فريجة" مع المعلم الأول على أن اسم العلم لا يمكن أن يرد إلا موضوعاً في قضية حملية[2]، وهي عند كليهما القضية الشخصية.

2- وإذا ما كانت نظرة أرسطو وفريجة واحدة فيما يتعلق بالصنف (IV) من الموجودات، فإن هذه النظرة ستتباين فيما يخص الصنف (I)، والبين في ذلك أن أرسطو ذهب إلى أن الجواهر الثواني تصلح لأن تكون موضوعاً كلياً في قضية حملية محصورة[3]. وقد عاملها أرسطو معاملة القضايا الشخصية في استدلالاته، مع أن فريجة ينظر إلى القضية الحملية المحصورة والقضية الشخصية كقضيتين مختلفتين بنيوياً، على اعتبار أن الأولى منهما حملية بامتياز، أمَّا الثانية فشرطية قائمة على صيغة الافتراض. وهكذا فقد نظر فريجة إلى موضوع القضية الحملية من خلال منطلقين اثنين، الأول: أن موضوع القضية دوماً شخصي، والثاني: أن القضية الذرية هي أول درجة من درجات القول دون حضور للسور، فالموضوع للتسمية والمحمول للإخبار.[4]

1- أرسطو، المقولات ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، 1980، الجزء الأول، ص36–37.

2- Frege, Gottlob. On Sense and Reference: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, Edited By: Peter Geach and Max Black, Printed in Great Britain, Basil Blackwell, Third Edition, Oxford, 1980, p: 61 .

3- أرسطو، المقولات ضمن كتاب منطق أرسطو، مصدر سابق، ص37.

4- Sommers, Fred .The logic of natural language ,clarendon Press ,Oxford,1982. p: 17

3- أمَّا بالنسبة إلى كلٍّ من الصنفين (II-III) فإنهما لا يصلحان عند كلٍ من أرسطو و"فريجة" لأن يكونا موضوعاً في القضية الحملية.

4- ويمكننا إضافة صنف آخر من أشكال الموجودات التي تصلح لأن تكون موضوعاً منطقياً عند فريجة دون أرسطو، هو اسم العلم الذي يحتوي على وجود ذهني فقط، وذلك مثل قولنا: (حصان مجنح)[1].

ج- المحمول:

يدلُّ المحمول عند أرسطو على الموضوع، وهو صفة تخبر عن الموضوع. وبالعودة إلى أصناف الموجودات، يمكننا رسمها ضمن مربع يوضح النظرة الأرسطية إلى الأصناف التي تصلح لأن تكون محمولاً:

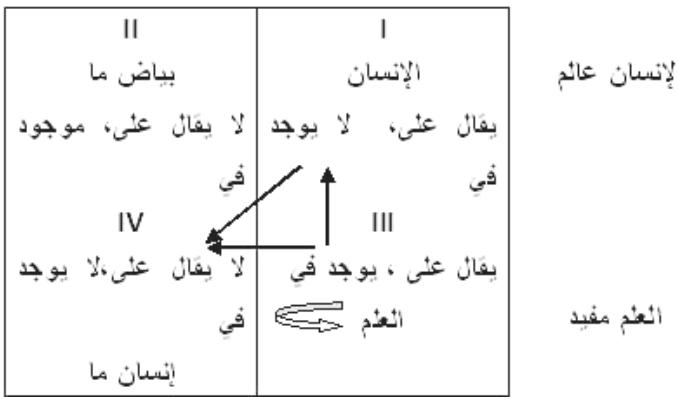

إن هذه الحركة السهمية تبيّن أن الصنف رقم (IV) لا يصلح إلا أن يكون موضوعاً، أما الصنف (I) فيمكن أن يكون موضوعاً، ويمكن أيضاً أن يكون محمولاً في المنطق الأرسطي لـ (IV)، أمَّا بالنسبة إلى الصنف رقم (III) فلا يصح إلا أن يكون محمولاً، وإن وضع فإن محموله سيكون من جنسه، أمَّا (II) فلا يصح أن يكون

1 - Copi, Irving. M. Introduction to logic, Macmillan Publishing company, Seventh edition, NewYork, London, 1986, p: 400.

موضوعاً أو محمولاً على الإطلاق. ولئن كانت النظرة الفريجية قد اتفقت مع النظرة الأرسطية في الصنف رقم (IV) فيما يتعلق بالمحمول الأرسطي، إلا أن نقاط الاختلاف قد تعددت. أمَّا ما اتفق عليه المنطقان فيتجلى في ذهابهما إلى أن المحمول هو "تصور ما" يمكن إضافته إلى الموضوع؛ فالتصور عند "فريجة" هو وحده الذي يقوم بوظيفة المحمول، أمَّا اسم العلم فلا يمكننا البتة استخدامه كمحمول، والتصور هو المعنى العام الذي يحتوي على أشياء فردية متعددة [1].

أمَّا بالنسبة إلى نقاط الاختلاف بينهما فقد رفض المنطق الفريجي دعوى المنطق التقليدي الأرسطي في أن محمول القضية الكلية يتضمن تقريراً وجودياً لأفراد موضوعها[2]. وهو بهذا المعنى يدرج القضايا الشخصية في صنف القضايا العامة التي رفض "فريجة" عدّها قضايا حملية ليردّها إلى قضايا شرطية أو وصلية .

ذهب المنطق التقليدي إلى إمكانية انتقال الجواهر الثواني من موضع موضوع القضية، كما في قولك: (الإنسان فان)، إلى القيام بدور المحمول، مثل قولك: (سقراط إنسان). في حين رفض "فريجة" هذا الدور المزدوج للجواهر الثواني، ذاهباً إلى أن اسم العلم هو وحده الذي يستحق بجدارة مكان الموضوع في قضية ذرية، تمثل أولى درجات القول، لكونه جوهراً أولاً في قضية كلية. أما الجواهر الثواني وما عداها من درجات القول فلا يمكن أن ترد إلا كمحمولات.

د - السور:

ذهب أصحاب المنطق التقليدي إلى أن السور لا يدخل في بنية القضية الحملية، بل يختص بنوع واحد منها، فالسور يدخل على القضية الحملية لحصر كمية

1- Frege Gottlob. on sense and reference: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, op. cit, p: 61.
2- Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of logic, op. cit, p:485.

الحكم الذي يخص موضوعها، ولئن كان المعلم الأول[1] أول من تحدث عن السور بشكل عام، فإن المعلم الثاني هو أول من قدم جهداً متميّزاً منفرداً في هذا المجال، وذلك عندما خصص فصولاً كاملة لمناقشة مسألة السور[2]. وقد استند المنطق الأرسطي بأشكاله كلّها وعبر شارحيه إلى فكرة أساسية هي أن السور يقرن بالموضوع.

أمَّا في المنطق الحديث فقد قدم فريجة نظرية متكاملة في التسوير، عُدّت في حينها أساساً لنظرية التكميم الحديث[3]، فكيف كان ذلك؟ رفض فريجة وضع أداة السلب إلى جانب الموضوع، ولا بد لنا لإيضاح هذا الموقف الفريجي، أن نقف أولاً عند كيفية فهم "فريجة" للقضية الكلية والقضية الجزئية، بادئين بالأولى منهما، إذ يُحدد سور القضية في المنطق التقليدي على أنه بجانب الموضوع، لكنه سينتقل في المنطق الفريجي إلى جانب المحمول؛ فالسور الكلي هنا لم يعد (كل إنسان) بل أصبح (كل ... فان)[4].

إن وضع السور إلى جانب المحمول - كما هو مبيّن أعلاه - سيؤدي بنا إلى ركاكة منطقية. وإذا كان عمل فريجة ينحصر فقط في نقل مكان السور من جانب الموضوع إلى جانب المحمول، مع المحافظة على صورة القضية الكلية، فلن يكون له فضل يذكر في هذا المجال، وذلك لأن ابن سينا وابن رشد قد سبقاه إلى هذا الاحتمال المنطقي، عندما جوّزا إمكانية وضع السور إلى جانب المحمول ضمن صور الحمل

1- أرسطو، العبارة: ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، 1980، الجزء الأول، ص104– 118.

2- أبو نصر الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق: بيروت، 1968.

3- روبير بلانشي، المنطق وتاريخه من "أرسطو" حتى راسل، مرجع سابق، ص435.

4- Frege,Gottlob.Negation:in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege….

الكلي للقضية، وذلك كقولك: (الفلاسفة كرام كلهم)، وقد أطلقا على هذا النوع من القضايا اسم "القضايا المحرفة"، ذلك لأن السور حرف القضية عن مقصدها في حصر الموضوع[1].

فهم فريجة القضية الكلية على أنها شرطية متصلة، فأين موضع السور في مثل هذه القضية؟ لو أردنا التعبير عن قضية كلية في اللسان الطبيعي مثل (كل إنسان فان) بلغة محمولية ذات أصول فريجية، لعبّرنا عنها على النحو الآتي: كل شيء إن كان إنساناً كان فانياً، وبلغة رمزية:

(ك(سـ) Ì ل (سـ)) ع سـ

1- كل شيء = ع سـ

2- كان إنساناً = ك (سـ) = محمول أول

3- كان فانياً = ل (سـ) = محمول ثانٍ

4- إن كان ... كان ... = ⊂

أمَّا موضوع القضية فهو (سـ)، الذي سيلحق بالمحمول الأول والثاني والسور لحوقاً تابعاً، كما تلحق الحجة عند "فريجة" بالدالة تماماً، ومن ثم فإن السور لن يلحق بالموضوع كما هو الحال في المنطق الأرسطي، بل سيحدد الذين يحققون صفة الإنسان وصفة الفناء بوصفهما محمولين. وفي ضوء ذلك يمكننا فهم العبارة الفريجية على أن السور اقترن بالمحمول، وذلك لانزواء الموضوع من قضية كلية معبّراً عنها بصيغة محمولية مؤلفة من محمول أول ومحمول ثانٍ، رُبِطَ بينهما بواسطة رابط قضوي، هو رابط اللزوم.

1- ابن سينا ،العبارة من الشفاء، مصدر سابق، ص 94، وكذلك: ابن رشد ،العبارة، تلخيص منطق أرسطو، تحقيق جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني: بيروت ،1992، الجزء الثاني، ص 92

من جهة أخرى، وإذا ما انتقلنا إلى القضية الجزئية، فإننا نستطيع القــول: إنَّها قضية لا تتألف من موضوع ومحمول، بل مكونة من محمولين، أول وثانٍ، ومن موضوع للقضية هو(ســـ) يرتبط بمجال القول ارتباطه بالمحمول الأول والثاني، فلــو كنا أمام قضية مثل (بعض الدمشقيين شعراء)، لوجدناها مؤلفة من:

1- يوجد كائن واحد على الأقل = 7 ســـ

2- هو دمشقي = ك (ســـ) = محمول أول

3- هو شاعر = ل (ســـ) = محمول ثانٍ

4- ....و..... رابطة العطف = (....8.....)

وهذا ما يمكننا أن نعبّر عنه بلغة رمزية على النحو الآتي:

7 ســـ (ك (ســـ) 8 ل (ســـ))

ويمكننا أن نقرأ القضية السابقة على النحو الآتي: بالنسبة إلى مجال القــول كلّه فإنه يوجد فرد من أفراده متصف في الوقت ذاته بصفتين همــا صــفة الدمــشقية وصفة الشاعرية، وهكذا فإن الموضوع سيتوارى خلف مجال القول والمحمــولين. ولا بدَّ من الإشارة إلى أن السور كان يؤدي دوراً كبيراً في القضايا الأرســطية الحمليــة المسورة، في حين سيتضاءل دوره مع "فريجة" في هذا النوع من القــضايا، غيــر أن "فريجة" قدم للمنطق نظرية متكاملة في السور عُدّت من أهــم إنجازاتــه المنطقيــة، وأصبح المنطق قادراً من خلالها على التعبير عن أفكاره مهمــا تنوعــت صــياغتها اللغوية، وقادراً كذلك على توزيع الأسوار والتبديل في موقعها واستخدامها في تعريف الروابط[1].

1- عن مثل هذا الاستخدام للسور انظر: أ. هــ. بيسون، د. ج. أوكونر، مقدمة في المنطق الرمــزي، ترجمة عبد الفتاح الديدي، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، 1987، ص115–123.

ثالثاً- مشكلة السلب في القضية الحملية بين أرسطو وفريجة:

احتلت فكرة السلب جانباً مهماً من منطق القضايا الأرسطي، فقد توصل أرسطو إلى هذه الفكرة من خلال سلب كل من القضية الشخصية والمهملة والمحصورة، إلا أن أصحاب هذا المنطق عَدُّوا السلب حكماً ليس مستقلاً عن الإيجاب، فالأصل في الحكم أن يكون موجباً، ويمكننا أن ننفي صفة الحمل عنه بواسطة سلبه. وقد توصل المنطق القديم إلى قيم دالة الصدق دون التوصل إلى مفهوم الدالة أصلاً، إذْ عرف المنطق التقليدي القضية المحصلة، والقضية المنفية نفياً أحاديا ومزدوجاً، والقضية المعدولة[1]. وقد تابع المنطق الرمزي الفريجي ما توصل إليه المنطق القديم، وعبَّر عنه تعبيراً رمزياً، معتمداً في ذلك على فكرة الدالة المكتشفة من قبل "فريجة". إلا أن فريجة خالف المنطق الأرسطي عندما عدّ السلب حكماً مستقلاً عن الإيجاب، وذهب إلى أنه عندما يدخل ثابت النفي على القضية الحملية فإن عمله لا يقتصر على سلبها وإنكار ما هو مثبت فيها فحسب، بل يحولها من حكم مثبت إلى حكم آخر منفي مستقل تماماً عن الحكم السابق، وبذلك نستطيع إنكار القضية المنفية أو إثباتها، فلو كان السلب مجرد إنكار للحكم المثبت لما أمكننا سلبه[2].

في ضوء ما سبق، إذا كان لدينا القضيتان الحمليتان الآتيتان: (ق)، (~ ق) فإنه لا يمكننا التمييز بينهما بحسب فريجة من خلال صورتيهما المنطقيتين وأداة النفي فقط، بل لا بدَّ من الانتقال من الشكل إلى المحتوى، فالقضية السالبة عند فريجة لا

1- لم يناقش "أرسطو" من القضايا المعدولة إلا معدولة المحمول، وهذا ما دفع بعض المناطقة الأرسطيين لتوسيع مجال السلب في أنواع السلب في المنطق العربي، انظر: ابن سينا: العبارة من الشفاء، مصدر سابق، ص 78، قارن بأرسطو، العبارة: ضمن كتاب منطق أرسطو، مصدر سابق، ص113.

2- Frege,Gottlob .Negation: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege….op. cit, p: 124 -125 .

تعتمد على وجود أداة السلب فقط، بل على المعنى الذي تحمله القضية عبر صياغتها اللغوية، ولتوضيح المقصد الفريجي سنقف على هاتين القضيتين:

- لمس المرأة دون شهوة ينقض الوضوء = (ق)
- ليس لمس المرأة دون شهوة ينقض الوضوء = (~ ق)

فإذا كنا من أتباع المذهب الشافعي، وكنا بصدد الاعتراض على الحكم الفقهي للمذهب الحنفي في لمس المرأة، فإن القضية الموجبة تغدو سالبة في محتواها، وتغدو القضية السالبة موجبة، فالسلب هنا يعتمد على محتوى القضية لا على شكلها، ما يعني أنه ليس بالضرورة أن تنفي القضية السالبة واقعاً، بل يمكن أن تثبته، وذلك يتعلق بتصوراتي لقيم صدقها.

إذاً ليس من الضروري أن نلحق بكل قضية سالبة أداة سلب، فقد تكون القضية الحملية سالبة في مبناها موجبة في محتواها ومعناها، فقضيتنا السابقة: ليس لمس المرأة دون شهوة ينقض الوضوء = (~ ق) هي موجبة عند أتباع المذهب الشافعي. وقد أخذ فتجنشتين بوجهة النظر هذه في تأكيده علاقة القضية السالبة بالواقع، فالواقع هو الذي يثبت القضية أو ينفيها، ما يعني أن عمل القضية السالبة ينحصر في نفي الواقع الذي تعبّر عنه القضية الموجبة، لذلك ليس في انطولوجيا الرسالة عند فنتجشتين سوى واقعة ممكنة واحدة تقابل القضيتين (ق) و(~ق).[1]

وأخيراً نود القول: إنَّ فريجة - في تعرضه للقضية السالبة واكتشاف قيم صدقها- لم يتعامل مع موضوع ومحمول وأداة سلب، بل مع حجة القضية ودالتها وثابت السلب فيها.

1- جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فتغنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت، 2009، ص63.

رابعاً- عناصر القضية الحملية عند فريجة:

لقد عمد فريجة منذ البداية إلى إبدال عنصري القضية الحملية الأرسطية بعنصرين جديدين هما دالة القضية وحجتها[1]. وقد استفادهما من خلال دراسته للرياضيات، وتوصل إلى أن أهم خاصية تتمتع بها الدالة هو أنها غير مشبعة لأنها تحوي مكاناً خالياً، وتصبح تعبيراً تاماً إذا وضعنا في المكان الخالي ما يناسبه من قيم صدق[2]، فالدالة هي تعبير غير مكتمل نستطيع إشباعه من خلال اسم علم - وهو ما يسمى عند فريجة بالحجة- فتصبح تامة، فالدالة تدخل في علاقة مع موضوع الحجة والقيم المطابقة لها حتى تكتمل[3]. وقد ذهب تارسكي إلى أن شرط الإشباع يكمن في إعطاء المتغيّر في الدالة قيمة تجريبية[4]، فإذا ما طبقنا فكرة الدالة والحجة على القضية الحملية، فستصبح قضية من قبيل (الأثينيون أعدموا سقراط) كدالة قضية على النحو الآتي (.... أعدموا سقراط)، إذْ يمكننا تحويلها إلى قضية عن طريق ملء الفراغ بالحجة المناسبة، وسيصبح في مقدورنا الحكم على قيمة صدقها، وهكذا فستنحل القضية الفريجية إلى عنصرين، هما: الدالة وحجتها، مع أن الحجة لا تتعلق بالدالة،

1- أعلن فريجة في افتتاحية كتبه "التصورات "أن ليس للتمييز بين الموضوع والمحمول مكان في طريقته لتناول القضية،انظر:

- Frege, Gottlob. Begriff: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege_….p: 2

2- عن التمييز بين الدالة والحجة وقيمة الصدق للمعادلات الرياضية انظر:

- Frege, Gottlob. Function and concept: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege ….p: 24 – 28 .

وقد ذهب تارسكي إلى أن الرياضيين لا يميلون إلى استخدام لفظة دالة، وقد استعاضوا عنها بلفظة شرط أو صياغات، انظر: آلفرد تارسكي، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث في العلوم الاستدلالية، ترجمة عزمي إسلام، مراجعة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للتأليف والنشر: القاهرة، 1970، ص41.

3-Frege, Gottlob. Begriff: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege_….p: 24.

4- نقلاً عن: صلاح عثمان، المنطق متعدد القيم، منشأة المعارف: الإسكندرية، 2002، ص118.

لكنها ضرورية لها لتمثل بنية صدق واحدة، وهي قضية حملية. وقد ربط فريجة بين محمول القضية ودالتها في ضوء ربطه السابق بين الدالة وقيمة صدقها، وهي القيمة التي تبدت لنا بعد أن استبدلنا بالمكان الفارغ حجة. وهكذا أصبح المحمول هو الذي يحدد قيمة صدق القضية الحملية.

وفي ضوء ما سبق يمكننا فهم التعريف الفريجي للقضية بأنَّها دالة مكتملة؛ وذلك لاحتوائها على عنصرين لا ثالث لهما، هما:

أ- دالة القضية، وتقابل المحمول في الصيغة الأرسطية.

ب- حجة القضية، وتقابل موضوع القضية عند أرسطو.

أمام هذا الانزياح الفريجي لعناصر القضية الحملية، يصبح التساؤل مشروعاً عن: هل بإمكاننا عدّ التمييز الفريجي بين حجة القضية ودالتها هو مجرد تغيير اسمي شكلي، في حين بقي الموضوع والمحمول بخصائصهما الأرسطية يشكلان بنية القضية الحملية؟ يقدم لنا "فريجة" جواباً عن هذا التساؤل قائلاً: إن دالة القضية عندي ليست متعينة؛ فيمكن النظر إلى أيّ جزء من القضية على أنه دالة عندما لا تكون القضية مكتملة[1]، فبدلاً من أن أقول: (... أعدَموا سقراط)، أستطيع أن أقول: (الأثينيون .....)، وبهذه الحالة يصبح إعدام سقراط حجة القضية بدلاً من أن يكون دالتها. وهذا يوضح ما قلناه سابقاً عن أن فريجة جعل الحكم موجهاً إلى كلٍّ من الموضوع أو المحمول. ولكن ألا يعني ذلك أن فريجة وقع في تناقض بين ما ذهب إليه من إمكانية التبديل بين دالة القضية وحجتها، ورأيه أنه يمكن لأي عنصر من عناصر القضية أن يصبح دالة قضية، ومن ثم ربطه الدالة بالمحمول، هذا من جهة، وبين اتفاقه مع المعلم الأول على ضرورة أن يكون اسم العلم موضوعاً لا محمولاً، من جهة ثانية.

1- Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of logic, op. cit, p:479 .

يرى زيدان أن هذه النظرة لا تتعارض مع التمييز بين اسم العلم والمحمول، فصحيح أنه لا يصح لاسم العلم أن يكون محمولاً، لكن من المحتمل أن يكون جزءاً من محمول[1].

هدف فريجة، من منطقه هذا، إلى تحطيمَ سلطة الكلمة التي تتجاوز العقل البشري، وذلك عن طريق تحرير المنطق من تعلقه المفرط بقواعد اللغة العادية، وخصوصاً عبر التخلص من لغة الموضوع والمحمول الغامضة والمشوشة، والاستعاضة عنها بمنطق الدوال[2].

خامساً- معيار الصدق في القضية الحملية بين أرسطو وفريجة:

يعرّف أرسطو القضية الحملية بأنها: القول الجازم الذي يحتمل الصدق أو الكذب، والذي يختلف عن أصناف القول الأخرى كلّها كالشعر والخطابة[3]. إذ إن وصف القول الجازم بالصدق أو الكذب هو المعيار الذي يميّزه عن غيره من الأقوال، وعلة إمكانية وصفه بالصدق نابعة من بنيته الخبرية، فالصدق من الأعراض الذاتية للخبر. أمَّا بقية أصناف القول، كالإنشائي والدعائي والاستفهامي، فلا يمكن وصفها بصدق أو كذب إلا إذا قبضنا على صيغة الإخبار، وقمنا ببعض التحوير في بنية العبارة.

وقد أشار أرسطو إلى ضرورة ربط الصدق في القضية مع مطابقة مدلولها للواقع الخارجي المتقدم بالطبع من حيث وجوده وصدقه[4]. إلا أن أرسطو اتجه في

1- محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص 146 - 147 .

2- Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of logic, op. cit, p: 436.

3- أرسطو، كتاب العبارة ضمن كتاب منطق أرسطو، مصدر سابق، ص103.

4- أرسطو، كتاب المقولات ضمن كتاب منطق أرسطو، مصدر سابق، ص71–72. وقد أكد رسل أن معيار صدق القضية الحملية الأرسطية يتمثل بإشارتها للواقع بوصفها مكونة من موضوع ومحمول، أي أن لها مشاراً إليه، وتصوراً عاماً عن طريق الوصف، انظر:

دراسته للقضايا اتجاهاً صورياً، فحاول الوصول إلى أحكام عامة تثبت العلاقة بين أجزاء القضية الواحدة، وترسخ القوانين العامة القائمة على مبدأ الذاتية وعدم التناقض عند التقابل، وبذلك رفع عن حدود القضية معاني التغيّر وسريان الأحداث، وألغى الزمن بوصفه معياراً لصدق القضية وكذبها. إلا أن هذا المعيار للصدق الأرسطي قد جوبه بالرفض من قبل اتجاهين اثنين، هما:

أ ــ الاتجاه النفسي: تزعمه برادلي الذي رفض معيار المطابقة الأرسطي لصدق الأحكام، وردّ صدقها إلى صدق ما تشير إليه في الواقع، ذلك أن برادلي أرجع قضايا المنطق وحدوده إلى أفكار لها معنى، فهي رموز تدلُّ على أشياء، وهي غير الأشياء ذاتها. والصدق عنده هو تجربة فردية معيارية متوجهة لقطب الأنا الفاعلة والنشطة[1].

ب ــ الاتجاه الواقعي: تزعمه فريجة الذي رفض مع أتباع هذا الاتجاه وجهة نظر أصحاب الاتجاه السابق[2]. ويمكننا الوقوف على نظرية الصدق عند أصحاب الاتجاه الواقعي انطلاقاً من تمييز فريجة الحاسم بين معنى القضية وإشارتها. ولكن علينا قبل ذلك تعرّف موقفه من اسم العلم الذي يعدّه ركناً أساسياً في القضية الحملية لأنَّه يمثل موضوعها. وقد صنف فريجة اسم العلم[3] على النحو الآتي:

- برتراند رسل، أصول الرياضيات، ترجمة محمد مرسي الأحمد، أحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف: مصر، ط2، ج1، 1965، ص94.

1- محمد توفيق الضوى، نظرية الصدق عند برادلي، منشأة المعارف: الإسكندرية، 2003، ص55.

2- وعلى رأسهم رسل الذي ذهب إلى أن التصورات المعبر عنها في القضايا الحملية تكون ذات معان غير نفسية، فإذا قلت (هذا إنسان) فأنت تتكلم –بحسب رسل- عن قضية لا تشير إلى معنى نفسي، بل إلى شيء مادي ذي قدمين، انظر: برتراند رسل، أصول الرياضيات، مرجع سابق، ص94.

3- عن تصنيف فريجة لاسم العلم، انظر:

Frege,Gottlob. on sense and reference: in Translations From_….., op. cit, p: 70.

1- ما يدل على شخص معين، كقولك: الفارابي، أو شيء كقولك: "القلم"، أو مكان كقولك: "القاهرة".. إلخ، وشرط صدقه وجود هذا الشخص أو الشيء المشار إليه، بناء على أن اسم العلم يجب أن يشير إلى شيء ما.

2- ما يدل على كائن خرافي لا سبيل إلى وجوده كقولك: "عنقاء".

3- ما يدل على جملة اسمية أو وصفية تشير إلى شيء محدد، كقولك: "المعلم الثاني" واصفاً بها "الفارابي".

4- ما يدل على أشياء يدافع فريجة عن وجودها الموضوعي رغم عدم وجودها الحسي، كالأعداد وقيم الصدق والمدد الزمنية.

والسؤال المطروح بهذا الصدد: هل تتساوى أصناف اسم العلم جميعها في معيار صدقها؟ لتقديم إجابة دقيقة عن هذا التساؤل، لا بدَّ لنا من الوقوف على التمييز الفريجي بين معنى اسم العلم وإشارته. ولتوضيح الفرق سنأخذ العبارات الآتية:

- المعلم الأول عند المشتغلين بالمنطق.
- فيلسوف أسطاغيرا.
- صاحب الأورجانون .

تمثل هذه العبارات قضايا مختلفة المعاني في الذهن، إلا أنها تشير إلى شخص واحد هو "أرسطو"، وهكذا نستنتج أن معنى اسم العلم قد يتعدد لكنه يشير إلى شيء واحد[1]. وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال آخر، هو: هل تتفق أصناف اسم العلم الأربعة الآتية في معانيها المختلفة وإشارتها الواحدة؟

1- يعدُّ أنموذجاً لوجود معانٍ مختلفة وإشارة واحدة.

1- Frege,Gottlob. on sense and refrence: in Translations From, op. cit, p: 57–62, see also: Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of logic, op. cit, p: 494.

2- يتميّز بعدم وجود إشارة يدل عليها، مع احتفاظه بوجود المعنى، كقولك، (مخالب الغول الطويلة).

3- يدخل في معيار صدقه ودلالته على شيء محدد، مثله في ذلك مثل الصنف الأول. وقد عمل رسل على تطوير نظرية "فريجة" وحل تناقضاتها المنطقية ضمن ما عرف في تاريخ المنطق بـ"نظرية الأصناف المحددة"[1].

4- تميّز به فريجة وأحيا به تراثاً أفلاطونياً، إذْ اعتقد أن الكائنات المجردة لها وجود مستقل عن العقل، وبإمكان العقل اكتشافها لكنه عاجز عن خلقها[2]، وهذا يعني أن لها معنى وتدل على إشارة مثلها في ذلك مثل الصنفين الأول والثالث.

وإذا ما انتقلنا من مستوى الاسم، كمكون من مكونات القضية، إلى القضية ذاتها، فسنرى أن فريجة قد ميّز بداية بين محتوى القضية وتقريرها على النحو الآتي:

1- محتوى القضية: وهو مرتبط بالمعنى وليس بمفهوم الإشارة، لذلك فهو يدل على شيء موضوعي، لا ذاتي كما قد يتبادر إلى الذهن، فمحتوى القضية ليس فكرة، لأن الفكرة ذاتية، أمَّا المعنى فهو شيء موضوعي، يكون عاماً مشتركاً بين الناس كلّهم، ويمكن نقله من لغة إلى أخرى، دون التقيد بمبنى القضية. ولكن هذه الصفات تعني أن محتوى القضية يجعلها تشير إلى شيء مادي مما يدخلها في إشارة القضية لا معناها. ويرى "فريجة" أن محتوى القضية يشابه الشيء المادي المشار إليه في كونهما ليسا من خلق الإنسان وكلاهما موضوع اكتشاف، ويختلف محتوى القضية عن الشيء المادي في أنه لا يمكننا إدراك الأول إدراكاً حسياً، أي إنَّ للمعنى وجوداً واقعياً مستقلاً عنا، فهو يؤلف عالماً مختلفاً عن عالم الأفكار الذاتية، وعن عالم

1- برتراند رسل، مدخل إلى فلسفة الرياضيات، ترجمة:عبد اللطيف الصديقي، دار التكوين: دمشق، 2009، ص175-187.

2- ويلارد فان- أورمان كواين، من وجهة نظر منطقية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2006، ص70.

الأشياء المادية، وينتمي إلى عالم الأعداد وقيم الصدق[1]، ومن ثم يمكننا إدراجه، من حيث طبيعة وجوده، مع الصنف الرابع من أصناف اسم العلم الفريجية.

2- **إشارة القضية**: كما في أصناف اسم العلم، إن إشارة القضية تدلُّ على قيمة صدقها، فلو قلت: (المعلم الأول مربّي الإسكندر)، فإن قيمة صدق القضية هي إشارتها، وهو أرسطو، لذلك نجد مجموعة من القضايا، قد تدل كل واحدة منها على معنى، لكنها تشير جميعها إلى شيء واحد، هو قيمة صدقها. ويخلص فريجة إلى أن معنى القضية دون إشارتها لا يعطينا علماً، بل لا بدَّ من اتحاد معنى القضية وإشارتها، حتى تتمكن من الدلالة على علم.

ربط فريجة بين القضية وقيمة صدقها على ثلاثة مستويات، هي:

أ - القضية دالة مكتملة، وقيمة الدالة هي قيمة صدقها.

ب - في كل قضية عنصران، هما: المحتوى والتقرير، والمحتوى هو ما يحتمل الصدق والكذب.

ج - قيمة صدق القضية مرتبطة بقيمة صدق أجزائها[2].

وقد أصر فريجة على أن قيمتي الصدق والكذب هما شيئان موضوعيان، يقومان في العالم الثالث الذي هو عالم المعاني[3]. ولمَّا كانت القضية تشير إلى قيمة الصدق والكذب، فإنه يمكننا عدّها اسم علم، على أساس أن كليهما يشيران إلى شيء موضوعي، وهما شيئان محسوسان لكنهما غير ماديين[4].

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول: مع أن "فريجة" - مثله في ذلك مثل أرسطو - جعل معيار صدق القضية هو مقدار تطابقها مع الواقع، ليغدو واقعاً أقرب

1- محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص160–161.

2 - Frege, Gottlob. on sense and refrence: in Translations From …., op. cit, p: 63–65.

3- كواين، من وجهة نظر منطقية، مرجع سابق، ص70.

4 - Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of Logic, op. cit, p: 497.

إلى الواقع الأفلاطوني، فإنه من جهة أخرى ظلّ مخلصاً لمعيار التطابق بين صدق القضية والواقع الذي تتبناه، أمَّا أرسطو فقد تخلى عن معيار التطابق مع الواقع لصالح الصورية المطلقة. أيضاً نجد أن تمييز فريجة بين دالة القضية وحجتها من جهة أولى، وبينها وبين محتواها من جهة ثانية، وبين معناها وإشارتها من جهة ثالثة، ذلك كلّه أسهم في توضيح هذا المعيار والكشف عن ملابساته ليغدو معياراً مختلفاً عن غموض المعيار الأرسطي، فصارت القضية الحملية تأخذ قيمة صدقها من مكوناتها، وبشكل خاص من موضوعها الذي سيكون أحد أصناف أسماء العلم المشار إليها آنفاً، باستثناء القضية التي تحوي اسم علم من الصنف الثاني، والتي لا تكون قيمة صدقها مستمدة من إشارتها، بل من معنى الاسم، ذلك لأن القضية محتملة الصدق والكذب، بيد أنها لا تشير إلى شيء واقعي، واحتمالية صدقها ناتجة عن مدى إثارتها معنى ما في الذهن. لذلك فقد رفض فريجة أن تدخل هذه القضايا في نسق منطقي محكم.

وقد وافق مينونج فريجة فيما يتعلق باسم العلم، إلا أنه ذهب على خلافه إلى أن اسم العلم الخرافي يشير إلى وجود واقعي ما دامت دخلت هذه العبارات في قضايا سليمة التركيب المنطقي، فقولك: (الملكة الحاضرة لانكلترا سمراء)، يساوي من ناحية الصدق المنطقي قولك: (الملك الحالي لفرنسا أصلع)، والفرق الوحيد بينهما هو عدم خضوع القضايا ذات اسم العلم الذي لا يشير إلى شيء واقعي إلى قانون التناقض، فالقضية الأخيرة لا تناقض قولك: (الملك الحالي لفرنسا ليس أصلعَ)، والسبب في ذلك عدم وجود ملك في فرنسا، فكلاهما كاذب. وقد رفض رسل هذه النظرية ذات الأصول الفريجية من خلال نظريته في الأوصاف، وذلك في ضوء تفريقه الحاسم بين اسم العلم والوصف[1].

1- برتراند رسل، مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمة محمود مرسي أحمد، مؤسسة سجل العرب: القاهرة، 1962، ص242-255.

وأخيراً.. نود القول: إذا كان معيار الصدق الأرسطي قد شمل أنواع القضايا الحملية كلّه، فإن فريجة قد قصر حديثه على القضية الشخصية. أما إذا أردنا الوقوف عند القضايا المحصورة، فسنجد أن فريجة قد أرجع معيار صدق الكلية منها إلى معيار صدق القضية الشرطية القائمة في معيار صدقها على مجرد الافتراض، دون أن يقرر وجوداً حقيقياً لمقدمه أو تاليه[1]. قد عبر فتجنشتين عن هذا الرأي عندما ذهب إلى أن القضايا الأولية - وهي قضايا حملية بالمعنى الفريجي- التي تحتوي على أسماء هي وحدها التي تلامس الواقع عن طريق الأسماء[2]. أمَّا القضايا الجزئية فقد أرجع معيار صدقها إلى معيار صدق القضية العطفية[3].

سادساً- أنواع القضايا الحملية بين التصور الأرسطي وتصور فريجة:

يرى كارناب أن إماطة اللثام عن الأخطاء التي وقع فيها المنطق التقليدي كانت أحد أهم العوامل التي حفزت المناطقة على الكشف عن منطق جديد، فقد كان المنطق الأرسطي عاجزاً عن تقديم دقة صورية وثراء في المضمون يعبَّران عن تطور الفكر[4]. ولعل فريجة هو أول من أشار إلى أن هذه التناقضات ذات طبيعة منطقية، ولا تحل في إطار البنية الحملية للمنطق الأرسطي، لذلك كان لابدَّ من تسليط الضوء على وجهة النظر الفريجية فيما يتعلق بالبنية الحملية للقضية المنطقية. ويمكننا

1- أخذ فريجة بقيم صدق الشرطية المتصلة كما تصورها فيلون الميغاري التي عرفت فيما بعد باللزوم المادي، انظر: محمد ثابت الفندي، أصول المنطق الرياضي وفلسفة الرياضة، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1987، ص157.

2- جمال حمود، فلسفة اللغة عند فتجشتين، مرجع سابق، ص64.

3- عن قيم صدق القضية العطفية عند الرواقيين التي أخذ بمعيار صدقها، انظر:
- Gellius, Aulus. The attic nights of Aulus Gellius, Trans: Johane Rolfe, vol III, the Loeb classical library, Harvard university press, Cambridge, Massachusetts, william Heinemann, LTD, Second printed, London, 1978.vol: III, book: XIII, 11, p: 106.

4- نقلاً عن عزمي إسلام، مقدمة كتاب تارسكي، مقدمة للمنطق، مرجع سابق، ص6.

القول: إنَّ موقف فريجة من أنواع القضايا الحملية الأرسطية لم يكن موحداً، بل راوح بين عدة وجهات، هي:

أولاً: اتفاق فريجة مع المعلم الأول في نوع من القضايا الحملية، هو القضية الشخصية، مع إدخال بعض التعديلات على بنيتها، واستبداله بعناصرها أدوات جديدة تتناسب والمنطق بثوبه الرمزي. وقد قمنا سابقاً بتحليل هذا الموقف، و بيان أوجه الشبه والاختلاف بين الفيلسوفين فيه.

ثانياً: إهمال فريجة لبعض القضايا الحملية الأرسطية، كالقضية المهملة والمعدولة والطبيعية والموجهة، دون أن يفصح عن سبب رفضه لمثل هذه الأنواع من القضايا، إلا أننا نرى أن السبب الكامن وراء ذلك هو إيمانه بعدم فائدتها في المنطق الحديث، وهذا ينطبق على كل من القضية المهملة والطبيعية. أمَّا بالنسبة إلى القضية المعدولة أو العدمية، فلم تلق قبولاً لديه، وذلك لاختلاف مفهوم السلب عنده عن مفهوم السلب الأرسطي. أما بخصوص القضايا الموجهة، فقد لاقت اهتماماً على يد بعض المناطقة المحدثين، وقد تمثل لديهم هذا الاهتمام بالنقد والتطوير، بيد أن فريجة لم يتطلع إلى مثل هذا النقد أو التطوير لمفهوم القضية الموجهة عند أرسطو، والسبب في ذلك - بحسب نيل- أن القضايا الجهوية لم تستجب لهدفه من المنطق، وذلك لتعلقها بالواقع والمادة. ووفقاً لـــ نيل فإن فريجة رفض استخدام كلمة يجب كمقولة جهوية في منطقه، لأن ذلك يعني ضمناً امتلاك القائل الحقيقة الكلية، وهذا يتناقض مع قواعد الاستدلال المنطقي، ومن أجل ذلك كله فإن كتاب (التصورات) لفريجة قد خلا تماماً من هذه المباحث[1].

ثالثاً: رفضه لأنواع من القضايا الحملية بصيغتها الأرسطية، كالقضية الكلية والجزئية، وقد ردها إلى صيغ غير حملية.

1 - Kneale, William & Martha,Kneale. The Development of logic, op. cit, p: 548

رابعاً: استطاع فريجة، من خلال تفريقه بين اسم العلم والمحمول، أن يتوصل إلى بعض أنواع من القضايا ذات بنية حملية، منها ما يمكن رده إلى المنطق التقليدي الأرسطي- الإسلامي، ومنها أنواع لم يناقشها أحد قبله، وهذا الموقف سيكون مادة فقراتنا الآتية، وسنبدأ بما يسمى قضية الهوية.

أ- قضية الهوية:

لم يفرق المنطق التقليدي بين قضية من نمط (الفارابي فيلسوف)(1)، وأخرى (الفارابي هو المعلم الثاني)(2)، بل نظر إليهما على أنهما قضيتان شخصيتان حمليتان، وقد عاملهما معاملة القضايا الكلية. بيد أن فريجة رفض إرجاع القضيتين السابقتين إلى صورة منطقية واحدة، فالقضية رقم (1) تختلف عن رقم (2) في أن الأولى شخصية، أمَّا الثانية فهي قضية هوية[1]. ويقدم لنا فريجة ثلاثة معايير للتمييز بين القضية الشخصية وقضية الهوية، هي:

1- تدلُّ الرابطة في القضية رقم (2) على المساواة، أمَّا في القضية رقم (1) فتدل على الحمل.

2- يوجد في القضية رقم(2) اسما علم؛ ذلك لأن فريجة يعامل الصفة (المعلم الثاني) معاملة اسم العلم، لأنها وصف يشير إلى فرد[2]، وهذا لا يتوافر في رقم القضية (1).

3- لا نستطيع في القضية رقم (1) أن نستبدل بالمحمول الموضوع دون تغيير في معناها، أو أن ذلك سيؤدي إلى صياغة رديئة لقضية حملية، كما أن محمول هذه القضية ذو معنى عام، وهو بحسب التصنيف الأرسطي من صنف المقولات التي تقال عن موضوع ولكنها ليست في موضوع، وهذا يعني أن عملية العكس هذه لا

1 - Frege, Gottlob. concept and object: in Translations op. cit, P: 44

2- عن المعايير الثلاثة انظر: محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص137–138.

تصح ضمن المنطق الأرسطي[1]. وهذا على خلاف القضية رقم (2) التي نستطيع فيها إجراء مثل هذا التبديل دون إحداث أي تغيير في معناها.

ومع أن كواين وافق فريجة على مبدأ إمكانية التبديل بين حدي قضية الهوية، إلا أنه استثنى بعض الحالات التي لا يصدق عليها هذا التبديل، ويكشف الإخفاق في التبديل عن أن الحادثة ليست ذات مرجعية واقعية[2]. وقد تابع رسل رأي أستاذه فريجة، إلا أنه أضاف إليه فرّق بين صورتين لقضية الهوية:

الأولى: تتألف من اسم علم ووصف كقولك (الوليد هو باني الجامع الأموي)، وليس هذا النوع من القضايا تحصيل حاصل، بل هو عبارة عن واقعة تاريخية، قد تكون موضوع معرفة لدينا أو لا تكون.

الثانية: تتألف من اسمي علم كقولك (الوليد هو الوليد)، وهي قضية هوية، تدل على تحصيل حاصل لأنها لا تقدم لنا أي معرفة جديدة[3].

وفي ضوء منطق فريجة نستطيع التعبير عن قضية الهوية وفق لغة رمزية على الشكل الآتي: (س) (س= س)، لكن بعض المناطقة يذهبون إلى أن مبدأ المساواة في قضية الهوية الفريجية هو من النتائج المباشرة لمبدأ الذاتية عند ليبنتز الذي يقرر أن (س= ص) إذا وإذا فقط كانت كل خاصية لـ(س) هي خاصية لـ(ص) والعكس بالعكس. ويسمح لنا هذا المبدأ بالانتقال من أحد طرفي القضية إلى طرفها الآخر[4].

1- عن أصناف القول التي يصح أن تكون موضوعاً أو محمولاً في المنطق الأرسطي، انظر:
محمد مرسلي، دور المنطق في تطوير المنطق العربي، دار توبقال للنشر: الدار البيضاء، 2004، ص62- 70 .

2- كواين، من وجهة نظر منطقية، مرجع سابق، ص 235 – 237 .

3- محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص 238 - 239 .

4- محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، التعريف بالمنطق الرياضي، بلا دار نشر، 1980، ج2، ص859-860.

ونود أخيراً الإشارة إلى أن قضية الهوية عند فريجة تماثل في كثير من جوانبها القضية التحليلية، فمن خصائص التحليلية أنها عبارة عن تحصيل حاصل، كما أن كلاً من القضية التحليلية وقضية الهوية تمتلكان خاصية تبادل حديهما[1]. يبقى أن نشير إلى احتمالية وجود قضيتي هوية تدلان على معنيين مختلفين، ولكن إشارتهما واحدة، كما في قولك: (المعلم الأول هو تلميذ أفلاطون)، و(أرسطو هو معلم الاسكندر)[2].

ب- القضية الوجودية:

توصل فريجة إلى معنى القضية الوجودية من خلال اشتغاله بعناصر القضية الحملية الأرسطية، وقد ميّز بين نوعين للقضية الحملية الأرسطية، الأول: يشمل القضايا التي يمكن لمحمولها أن يحمل صفة الوجود. والثاني: يشمل القضايا التي لا تسمح طبيعتها أن يحمل محمولها صفة الوجود. سنتساءل أولاً، قبل الدخول في تحليل التمييز الفريجي بين هذين النوعين، عن: هل عرض المعلم الأول لمثل هذا النوع من القضايا، أم أن التطرق لمثل هذا النوع من إبداع فريجة، أم ثمة هناك من سبقه إلى ذلك؟

لو تصفحنا كتابي "العبارة" و"التحليلات الأولى" لأرسطو لما وجدنا أية إشارة إلى القضية الوجودية، ويبدو أن مشكلة الحمل المنطقي للوجود ترجع إلى الفارابي، وذلك في معرض إجابته عن سؤال وجهه إليه أحدهم، وهو: هل يمكننا عدّ قضية (الإنسان موجود) أنها ذات محمول أم لا؟ وقد ذهب الفارابي في رده على السؤال إلى أنه يمكن عدّ هذه القضية ذات محمول، ويمكن أن لا يكون كذلك، فهذا يتعلق بالجهة التي ننظر إلى القضية منها، وذلك على النحو الآتي:

أ- إذا ما نظرنا إلى هذه القضية من جهة الوجود المادي في الطبيعة، فلا نستطيع عدّها ذات محمول، لأن وجود الشيء ما هو إلا ذات الشيء، ومن ثم لا يضيف

1- كواين، من وجهة نظر منطقية، مرجع سابق، ص94.
2- Copi, Irving. M. Introduction to logic, op .cit, p: 390.

المحمول صفة جديدة إلى الموضوع، فلا يصح أن تكون ذات محمول من هذه الجهة.

ب- أمَّا إذا نظرنا إلى القضية من الجهة اللغوية المنطقية، فسنجدها مركبة من كلمتين تمثلان موضوعها ومحمولها، وأنها قابلة للصدق أو الكذب، فهي من هذه الناحية ذات محمول[1]. وقد تابع كثيرٌ من المناطقة العرب ما ذهب إليه الفارابي من إمكانية حمل الوجود على صعيد الذهن والتصور المنطقي، أمَّا بالنسبة إلى الواقع المادي فلم يجيزوا مثل هذا الحمل[2]. وإذا ما وقفنا عند فريجة – موضوع بحثنا- وجدناه قد فرق بين القضية الشخصية والأخرى الكلية، على النحو الآتي:

1- **القضية الشخصية**: لا يجوز أن يحمل عليها الوجود، وذلك كقولك: (ابن خلدون موجود)، وهي قضية ليست صادقة وليست كاذبة، بل هي قضية لا معنى لها. وهنا يقدم فريجة تبريراً لما يقوله من خلال التفريق بين اسم العلم وبين المحمول، معتبراً أنه من خصائص اسم العلم أن يسمي شيئاً معيناً في الواقع. ونجد أن القضية السابقة ذات موضوع هو ابن خلدون، وهو اسم يشير إلى وجود شخص عاش فعلاً في الماضي، وله مؤلفات عدة وصاحب نظرية في الدولة ... إلخ، وبناء عليه تغدو القضية السابقة قولاً لا معنى له.

2- **القضية الكلية**: هي تلك القضية التي لا يمكنها إثبات وجود واقعي لأفراد حدها العام. ونود الإشارة هنا إلى أن فريجة لم يقدم - من حيث إمكانية حمل الوجود-

1- أبو نصر الفارابي، المسائل الفلسفية والأجوبة عنها ضمن كتاب المجموع، مطبعة السعادة : القاهرة: 1907، ص:97.

2- نيقولا ريشر، دراسات في تاريخ المنطق العربي، ترجمة إسماعيل عبد العزيز، دار الفردوس للطباعة: القاهرة، 2000، ص115.

تفريقاً حاسماً بين قضية يكون لحدها العام أمثلة في الواقع مثل قولنا (الإنسان موجود)، وبين قضية ليس لها أمثلة في الواقع كقولنا: (الغول موجود)[1].

ولكن كيف سمح فريجة بالنوع الأخير من القضايا؛ خاصة إذا عرفنا أن القضية عنده هي ما تشير إلى معنى له وجود واقعي، وأن القضية التي يكون موضوعها اسم علم خرافي لا تدل على صدق أو كذب، ومن ثم فهي ليست قضية بالمعنى الصحيح، فكيف يمكننا إذاً أن نحمل عليها الوجود وهي ليست موجودة أصلاً؟

يرد فريجة على ذلك قائلاً: «لكن ألا ينطوي موضوعها على معنى يمكننا تصوره والتفكير فيه، لذا يمكننا إضافة صفة الوجود عليها»[2]، فالمعاني عنده لها صفة الوجود الواقعي مستقلاً عن الفكر الإنساني، كما أن وجودها لا يشابه وجود الأشياء.

مَيَّزَ كواين من بعد فريجة بين نوعين من الوجود السابق، إِذْ فرق بين:

1- قضية يمكن لمحمولها أن يصف كائناً لا وجود له على مستوى الواقع، إلا أنه ممكن التصور وواضح في الذهن، كالكائنات الخرافية، ومن ثم فوجودها يتقرر من حيث المعنى فقط، ولكنها بلا ما صدقات.

2- قضية يصف محمولها معنى مناقضاً لموضوعها، كقولك: (دائرة مربعة)[3]، وهذه لا تمثل من -وجهة نظر فريجة- موضوعات لقضايا نستطيع حمل الوجود عليها.

1- عن نظرية فريجة عن القضية الوجودية، انظر:

Frege, Gottlob. concept and object: in Translations_op. cit, P: 49 – 50 .

2- نقلاً عن: محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص141–142.

3- كواين، من وجهة نظر منطقية، مرجع سابق، ص62.

ويمكننا الآن أن نحدد المجال الأنطولوجي لوجود الكليات عند فريجة ، وذلك من خلال نظرية أصحاب المذهب الواقعي الذي ينتمي إليه، والذي يرى أن للكليات وجوداً مستقلاً عن العقل، وبإمكان العقل اكتشافها لكنه عاجز عن خلقها. ويتغاضى المذهب المنطقي الواقعي عن ضرورة وجود الكائنات المجردة، حتى يصح أن تكون حداً يشير إلى كائنات في قضية حملية كلية[1]. ويمكننا أن نعمم هذا الأمر على القضية الجزئية، وذلك لأن فريجة عدّها قضية وصلية تؤكد وجود محمولاتها واقعياً، أمَّا الكلية فيمكننا حمل الوجود عليها لأنها تتحدث عن وجود مفترض.

ولكن السؤال المطروح الآن هو: كيف أقر فريجة مسألة الإسناد أو الحمل في القضية الوجودية، في حين نظر إلى القضية الشخصية بأنَّها ليست ذات معنى إذا كانت قضية وجودية، وهي القضية الحملية بامتياز عند فريجة نفسه؟ كما أنه عدّ القضية الوجودية هي القضية الكلية بامتياز، وهي قضية افتراضية لا تقوم على إسناد وحمل بل على افتراض وشرط. كما أن القضية الكلية تشتمل على محمولات، وليس فيها موضوع بالمعنى الأرسطي. فكيف نسند صفة إلى موضوع في قضية لا موضوع لها كما يذهب فريجة؟!

مَيَّزَ فريجة في القضية الوجودية الكلية بين:

أ - محمول من الدرجة الأولى، يقوم مقام الموضوع في القضية الحملية الأرسطية.

ب - محمول من الدرجة الثانية، يقوم مقام المحمول في القضية الحملية الأرسطية.

فعندما نقول بحسب الصياغة التقليدية (الإنسان موجود) ستصبح بلغة فريجة (يوجد إنسان)، لأن كلمة "يوجد" محمول من الدرجة الثانية، وكلمة "إنسان"

1- كواين، من وجهة نظر منطقية، مرجع سابق، ص70.

محمول من الدرجة الأولى، وهكذا فإننا نحمل صفة الوجود على الإنسان، أي نحمل صفة الوجود على صنف الناس[1].

وأخيراً نود الإشارة إلى أن فريجة لم يستخدم الصورة التقليدية للقضية الوجودية من نمط (الإنسان موجود)، إنما كان يضع لفظة "الوجود" في بداية القضية كما في قولك: (يوجد خِل وفي)، أو (هناك من يتكلم اللغة اليابانية). وقد رفض كثير من المناطقة المعاصرين على لسان "كواين" أن يكون الوجود صفة تحمل في قضية حملية، لأن قيمة الوجود لا تحتمل تفاوتاً، فالشيء إمَّا أن يكون موجوداً أو لا يكون، وبكلمة أخرى: لا يمكن أن يكون الوجود متحققاً لكائن دون آخر[2].

خاتمة:

في مقدمة بحثنا كنا قد زعمنا تباين وجهتي النظر بخصوص العلاقة بين المنطق القديم لأرسطو والمنطق الحديث، والآن وبعد أن انتهينا من دراستنا لأشكال القضية الحملية الأرسطية وموقف فريجة منها، تبيّن لنا أن علاقة المنطق الحديث بالمنطق القديم لم تكن على مسار واحد، فهو إمَّا يمثل قطيعة معه، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، أو متابعة له كما ذهب آخرون. وبناءً على تلك الدعوى يمكننا تحديد الموقف الفريجي من القضية الحملية الأرسطية بأمرين، هما:

- **الأول**: تمثل في متابعة الخُطا الأرسطية، وإدخال بعض التطويرات على بنية القضية الحملية الأرسطية.
- **الثاني**: تمثل في موقف القطع مع المنطق الأرسطي.

وقد تجلى هذان الموقفان في معظم النقاط التي عالجناها سابقاً، ولعل أولها:

1- G ,e. m. Anscombe and P. Geach, Philosophers Aristotle, Aquinas, Frege, Oxford, 1961, p: 127 -138 – 159.

2- Quine, W.V.On what there is , The review of metaphysics , vol: I I ,1948-1949. p: 33.

1- **الموضوع**: بالنسبة إلى موضوع القضية الحملية الشخصية، فقد اتفق الطرفان على أنه لا يمكن لاسم العلم إلا أن يكون موضوعاً في قضية حملية. كما اتفق الطرفان على أن القضية الشخصية هي أول درجة من درجات القول، ولا تقبل إدخال السور عليها. بيد أن فريجة أسقط من حسابه قانون التناقض، أو قانون الوسط المستبعد، في نوع القضايا الشخصية التي تحتوي على أصناف موجودات يقتصر وجودها على المستوى الذهني التصوري، في حين نجد أن أرسطو قد ألغى قانون الوسط المستبعد في صنف آخر من القضايا، هي القضايا الحملية المستقبلية الممكنة.

أمَّا فيما يتعلق بموضوع القضية الكلية، فقد رفض فريجة التصورات الأرسطية عنها جملة وتفصيلاً، ذاهباً إلى أنه لا وجود لقضايا حملية عامة، سواء كان الحكم الواقع على موضوعها كلياً أم جزئياً، مهملاً أم معدولاً، سالباً أم موجباً.

2- **المحمول**: لقد لاحظنا عند فريجة إعراضاً عن الفكرة الأرسطية القائلة: "إنَّ محمول القضية الكلية يتضمن تقريراً وجودياً لأفراد موضوعها"، راداً إياها إلى قضايا شرطية أو وصلية. وقد شكّل هذا القطع مع المحمول الأرسطي فيما بعد أساس النقد الحديث لمربع التقابل الأرسطي. ورأى بعض المناطقة الذين أرادوا الربط بين المنطق الأرسطي ومنطق "فريجة"، وجوب اشتراط مبدأ الوجود لصفات المحمول في عناصر الموضوع، ومنهم من حاول إرجاع الكلية إلى "وصل"، والجزئية إلى "فصل"، وذلك بغية الوصول إلى فهم خاص لتقابل يوحّد بين الرؤى الأرسطية والرؤى الفريجية، على صعيد النتائج لا على صعيد التصورات المؤدية إلى هذه النتائج.

3- **السور**: أولى فريجة في كتابه "التصورات" أهمية كبيرة للقيمة الإجرائية لمفهوم السور وأضفى عليه كثيراً من الخصب والحيوية، لتصبح القضية قادرة على صياغة أنواع التعابير الإنسانية كلّها، مهما بلغ تنوعها، بلغة رمزية منطقية. كذلك

لم يقصر السور على القضية الحملية فحسب، بل جعله أداة تدخل على أنواع القضايا كلّها، وهي محاولة سبقه إليها بعض المناطقة العرب، إلا أن السيطرة الأرسطية منعتهم من الاستفادة الهائلة من دخول السور على القضية الشرطية أو غيرها، دون التقيد بالشروط الأرسطية لدخوله على القضية الحملية. وقد توضّح لنا أن السور بأشكاله كلّها قد حقق معادلة الوصل والفصل بين منطقي أرسطو وفريجة. ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن فريجة لم يكن ليتحرك وفق الفضاء المنطقي الأرسطي الحملي، بل إن الأخير قد شكل جانباً من جوانب الفضاء المنطقي الذي صنعه فريجة من خلال حديثه عن الدالة والحجة وقيم الصدق، ومن خلال توسيع فكرة السور، مستغنياً تماماً عن اللغة الأرسطية، ومعتمداً على لغة الرياضيات، للإفادة من إمكانياتها في التعبير باللغة الوصفية عن الكم المجرد.

كذلك فقد شكّل معيار صدق القضية الحملية دليلاً آخر على عملية القطع والجمع بين المنطقين، فمع الإضافات الفريجية كلّها إلى نظرية المعنى الأرسطية، إلا أن فريجة تابع أرسطو في أن معيار صدق القضية هو مطابقة مدلولها للواقع الخارجي، مع اختلاف ذلك الواقع عند الطرفين.

ويمكننا أن نضيف هنا أن "قضية الهوية" و"القضية الوجودية" مثلتا نقطة إضافة إلى المنطق الأرسطي، ذلك لأن المعلم الأول لم يتعرض لهما أصلاً، وقد التزم فريجة بوجهة نظر الفارابي في عدم جواز حمل الوجود على موضوع نعترف بوجوده، وجواز حمل الوجود على موضوع لا نفترض وجوده قبلاً، لكن مع كثير من التطوير للرؤية الفارابية، من حيث المضمون وطريقة التعبير الصوري عن القضية الوجودية.

ولا بدَّ من التأكيد أن إمكانية الوصل بين المنطقين قائمة إذا ما نظرنا إلى المنطق الأرسطي على أنه منطق مبني على أسس منطقية ورياضية ليست متطورة، مقارنة بالمنطق الفريجي الذي أفاد من التطورات الهائلة لهذين العلمين .

وأخيراً.. يمكننا القول: إنَّ أهمية "فريجة" لا تكمن فقط في محاولته إرساء قواعد منطق رمزي متطور، يخرجنا من عنق الزجاجة التي طوقتنا بها القدسية العلمية لشخصية أرسطو، بل أيضاً في تأثيره الذي مارسه في "رسل" في كتابه "مبادئ الرياضيات"، والذي صاغ من خلاله - مشتركاً مع وايتهد- قواعد ما أصبح يسمى اليوم بـــ"اللوجستيقا".

المصادر والمراجع العربية

1- ابن رشد، العبارة، من تلخيص منطق أرسطو، تحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني: بيروت، الجزء الثاني، 1992.

2- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف:القاهرة، ط3 ،1983.

3- ابن سينا، العبارة، تحقيق الأب جورج قنواتي، محمود الخضيري، فؤاد الأهواني، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، 1970.

4- ابن سينا، الهداية، تحقيق محمد عبده، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة، ط2، 1974.

5- أبو نصر الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق: بيروت، 1968.

6- أبو نصر الفارابي، القياس، المنطق عند الفارابي، الجزء الثاني، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق: بيروت، 1986.

7- أبو نصر الفارابي، المسائل الفلسفية والأجوبة عنها، ضمن كتاب المجموع، مطبعة السعادة: القاهرة، 1907.

8- أرسطو، المقولات ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، الجزء الأول، 1980.

9- أرسطو، التحليلات الأولى والثانية ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، الجزء الأول، 1980.

10- أرسطو، العبارة، ضمن كتاب منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات: الكويت، الجزء الأول، 1980.

11- أرنولد وبيير نيكول، المنطق أو فن توجيه الفكر، ترجمة عبد القادر قنيني، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، 2007.

12- آ لفرد تارسكي، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث في العلوم الاستدلالية، ترجمة: عزمي إسلام، مراجعة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للتأليف والنشر: القاهرة، 1970.

13- أ.هـــ. بيسون؛ د. ج. أوكونر، مقدمة في المنطق الرمزي، ترجمة عبد الفتاح الديدي، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، 1987.

14- برتراند رسل، أصول الرياضيات، ترجمة محمد مرسي الأحمد، أحمد فؤاد الأهواني، دار المعارف: مصر، ط2، الجزء الثاني، 1965.

15- برتراند رسل، مدخل إلى فلسفة الرياضيات، ترجمة عبد اللطيف الصديقي، دار التكوين: دمشق، 2009.

16- برتراند رسل، مقدمة للفلسفة الرياضية، ترجمة محمود مرسي أحمد، مؤسسة سجل العرب: القاهرة، 1962.

17- جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فتغنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت، 2009.

18- روبير بلانشي، المنطق و تاريخه من "أرسطو" حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: بيروت، ط2، 2002.

19- صلاح عثمان، المنطق متعدد القيم، منشأة المعارف: الإسكندرية، 2002.

20- عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، تقديم رفيق العجم، دار الفكر العربي: بيروت، 1993.

21- محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، المنهج الرياضي بين المنطق والحدس، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة ،1982.

22- محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، التعريف بالمنطق الرياضي، بلا دار للنشر، الجزء الثاني، 1980.

23- محمد توفيق الضوى، نظرية الصدق عند برادلي، منشأة المعارف: الإسكندرية، 2003.

24- محمد ثابت الفندي، أصول المنطق الرياضي وفلسفة الرياضة، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1987.

25- محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء: 2004.

26- محمود فهمي زيدان، المنطق الرمزي نشأته وتطوره، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 1989.

27- نيقولا ريشر، دراسات في تاريخ المنطق العربي، ترجمة إسماعيل عبد العزيز، دار الفردوس للطباعة: القاهرة، 2000.

28- ويلارد فان أورمان كواين، من وجهة نظر منطقية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2006.

References and Sources:

1. Afnan.M .S. Avicenna .his life and works , George, Alen, LTD, London, 1958.
2. Copi, Irving. M. Introduction to logic, Macmillan Publishing company, Seventh edition, New York, London, 1986 .
3. Frege, Gottlob. On Sense and Reference: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, Edited By: Peter Geach and Max Black, Printed in Great Britain, Basil Blackwell, Third Edition, Oxford, 1980.
4. Frege, Gottlob. Negation: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege…….

5. Frege, Gottlob. Begriff: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege…….….
6. Frege, Gottlob. Function and concept: in Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege ….
7. Gellius, Aulus. The attic nights of Aulus Gellius, Trans: Johane Rolfe, vol. III, the Loeb classical library, Harvard university press, Cambridge, Massachusetts, William Heinemann, LTD, Second printed, London, 1978.
8. G,e. m. Anscombe and P .Geach ,Philosophers Aristotle, Aquinas, Frege, Oxford, 1961.
9. Kneale, William & Martha, Kneale .The Development of logic, Clarendon Press, Oxford, 1975.
10. Mates, Benson, Stoic logic, University of California Press Berkeley and Los Angeles, Second Printing, California, 1961.
11. M. Bochenski, formal logic, Fribourg and munich, Karl Alber, 1956.
12. Sommers, Fred .The logic of natural language, clarendon Press ,Oxford,1982.
13. Stebbing,S. A modern introduction to logic, Seventh Edition and Reprinted 1953 and 1958, Methuen & CO. LTD, London. 1950.
14. Quine, W.V. On what there is "The review of metaphysics" vol: I I ,1948-1949.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/10/18